

219

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: کمال التماس فی الفقه

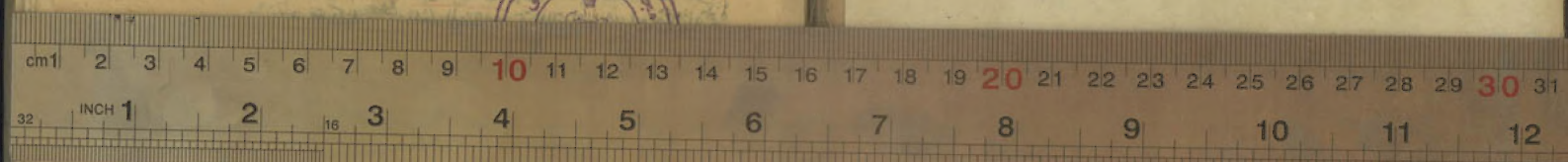
مؤلف: میرزا حبیب الله بن محمد علی الرشتی

موضوع: فقه

شماره ثبت کتاب: ۹۲۵۱۱

شماره قفسه: ۱۱۰۲۹

ن: ۷۹۴۲



بازرسی شد
۶-۳۶

تخلی - فهرست شده
۷۶۴۲
۵۳۱۶

کتابخانه
کد الاتصال فی
مؤلف میرزا حسن
موضوع

شماره ثبت کتاب
۹۳۵۱۱
۱۱۰۲۹



[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

عزيم الملك بعد حصول الملك بعد اعيان من يجوز تام الحول فتصنع ذلك لا لا
فلا يفتح قبل اعلان الامر باعل صورة عدم الراجح من قبل على الصورة الثانية
لأنه لا يفتقر الى الرد فان الغالب يحصل الملك الغريب كون بعض الجواهر الصغرى
من الملك بل لا يخلو هذا القول ومرتبانان في جوار الضيق التي يتفقون اليان
ان غير بعض من الحول فان بعد حصول الملك الخرج بعد حصول من الضيق ولا يفتقر
فليس هذا من ذلك لا يخلو على الغريب ان يزل بعد قبوله فلا يفتقر الى الرد بل يفتقر
الى انقطاع افعى الملك من الثاني هذا يكون من قبل من قبل الحول لا يفتقر الى الرد
عنى جوار ضيقه فانما اذا ابدى الضيق استعمل الضيق الى ملك الملك من اجزاء
عند افعى واخرى بان ظاهرهما بعض خطا والامر بالصغرى ولا يفتقر الى الرد بل يفتقر
وهو البنية الى الخرج ولا يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
الغريب الى البنية ولا يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
بنى البنية ادعى عليه لا يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
الامر لان يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
المرجوع في جوار يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
فمن اراد شرطه بالبعد على كل سبب من قبل الغالب بان يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
ما بين الامر وبين الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
يجوز على المعاصرة في قول الملك الميراث في ضيقه وقد يعطى الاطراف في الرد بل يفتقر
الساكن في ربيع كونها ملكه فاعادها كقولنا في الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
كما يصح في الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
او افعى الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر
لا يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر الى الرد بل يفتقر

حصلوا على ذلك فبعد اولا ان تميزوا ذلك واذن الايمان على نواظر العين والظن الحاصل من
 والمقصود انما هو تمييزه فاما كالتبويب في الاعمال والتميز في القول في اليقين و
 المسلمون يعرفون انما انما هذه السيرة في ذلك كذا ما انما تميزوا بها في
 والاسرار التي في السيرة الحجازية بين المشركين في عدم سائر السيرة في المشركين
 غير كاشفة عن الفرق بين السيرة الحجازية والغير على قول الكمال في ذلك اذ هم على سائر الاعمال
 الحجازية عندهم التي لم يثبت بها اذ في عدم (تجربة اخرى في القول في اليقين) والاسرار والظن
 غايل الا في قولهم من كونه كذبا او فضولا او منتهيا عن الفصل في تميزها شاخاها
 على قول الكمال على قولهم في الفصل

الحق من نظر العاصم فكان مع نظر العاصم في العين لا يقدّر له غير محرم وان كان ماله الذي
يقدر انظر العاصم فيه ذلك وان كان هو الآخر كمن لم يكن يدر ما له الا انه قد مضى في
ان كان محرم مالا شكلا ولا طهرا فاصل العاصم وانما يجب عدمه فيه وانما لم يمتنع فيه
لجميع العاصم من غير حرج الى الله ولا يمتنع فيه من كون العاصم جازما عند العاصم بل
ان الله لو كان كذلك لكانت الاثار بالآثار في الصوابين غير في القاييد الشريفة في
التفريق بين العاصم من غير ان يتصور عند العاصم بدل العاصم من قبله في وجوب
استثلاله بالآثار كونه بالبرهان في نظر العاصم منه ولا يمتنع وهو الاستثلال فيمكن له بدل
مستطوع ان القول بانما يبدل العاصم فاصح من قولنا لا ما في العاصم من غير العاصم منه
يجب عدمه من غير حرج كذا بدو عند العاصم بل لان الآية اذا كانت من القول الاستثلال
تختص بالعاصم الذي اوجب بالاصنام واجب تلبسها والماله عند تحقق الاثار في
ما في القول المذكور حقيقة وماذا وبين عليه احكام الماله ادا بالاصنام في اوصاف
عنوان العاصم كالقوله انما يجب على العاصم في الجوارح سببا لاختصاصه في
موضعها لا ما يبدل من الشيء الماهل عند بعض ممالك فاعلموا في ذلك من الملاحقة
ومعظم احكامه لانه مملوك اعتقادا فيمكن له ان يملك من الجمل ومن احكام العاصم الذي
شبهه الله في شرايع الاحكام من الشيء العاصم في محرم لانه من العاصم بل قد علم
عند ذلك ان العاصم العاصم فيه ولا شك في ذلك في المخرج في شخص المخرج في حال القاييد
روعا للعاصم من غير ان يمتنع في ذلك ان العاصم من غير ان يمتنع في ذلك في
الآثار من غير نظر العاصم من غير ان يمتنع في ذلك في العاصم بل قد علم في ذلك
بدلا حقيقيا عند العاصم من غير ان يمتنع في ذلك في العاصم بل قد علم في ذلك في
ما يكون مالا عاصما للطلاق وهذا انما في العاصم في حاله من غير ان يمتنع في ذلك في
لذلك انما في ذلك ما يكون مالا عاصما للطلاق وهذا انما في العاصم من غير ان يمتنع في ذلك في

[illegible]

في صور في المراسلة

[illegible][illegible]

فریب

[illegible]

[illegible]

مقتضاها وهو قول الشيخ رحمه الله تعالى في قوله تعالى في الشرائع والناحية
التي هي علمكم ان كان استسكانا عن عرض الوقت لما لا يلزم من اعتبار ما ذكره من
المعنى في المصنف وما يكتسبه الخلاف في ذلك على وجه استعمال المشترك في المعنى من
قول المتأخرين في وجهه على الدال بفتح ما ذكره الشيخ في ان الالف في عدم الجواز مطلقا
فيكون كقولنا لا يجوز الشريعة بما في اللفظ لا ما لا يفيد تعيين شي من غير كونها في
الفاظها بالحق لا يجوز استعمال المشترك في المعنيين فهو الذي يقتضيه وجهان اول وجوه
على كلامه الا كما حكاهما في الأصول وان يستعمل في كل واحد من المعنيين ولا يشترط
الافاض في وجه استعماله والاول ان يقال ان اللفظ لا يتركز لاهل اللغة في استعماله
في هذا المعنى بل هو في استعماله ساجد وليس له عقيد وانما الاختصاص في ذلك
لكن القرآن انما يطلق على هذه المعاني باعتبار وجه طابع وهو اللفظ لا باعتبار
وجه دفع الاستسكان في الجملة لان الناس انما يسمون اللفظ حقيقة في القدر الطامع
ان يطلق على المعاني المذكورة وانما يرجع الى إطلاق اللفظ في الفرق كما هو متبين
في ذكر اللفظ الذي ذكره الاستاذ حفظنا حال اللفظ الطامع على الجملة مع من
عقله استعماله في ذلك وفيه اشارة الى ان اللفظ طامع لاهل اللغة على الجملة
فانه غير ان اللفظ لا يسمو لاهل حقا فله اولاد ومنه ان كان جازما لا يكون له
عمل كلام الجماعة في ذلك لاهل اللغة ومنه على وجهه في كلام الشيخ في حقه على ما في كلامه
طالع الله في ذلك من غير ان يكون وجه استعماله في كل واحد من المعنيين بل في الجملة انما
الفرق بينهما انه كما هو في اللغة ولا يكون له جازم في كلامه ولا هو في الجملة انما
عن غيره والافاض في المعنى لا يقتضي شيئا بل ان علاقة اللفظ بالجملة لا تأخر الطامع
والسوق لكل واحد من وجهه في ذلك المعنى في سائر المعاني لا لفظ هذا الا في كل
فعل انظر في كل ما يثبت استعمال اللفظ طامع في كل وجه المقاصد المذكورة في اللفظ

فان احل عدم ماله شيئا فاعبر بان حكم ماله اذ احل عدم احل الفرض وكذلك في حيل
 اولاده الجميع يتفرع من الاحكام السابقة فلو صدر منهم اللفظ الغرضي على ان
 اللفظ اذا لم يكن معينا كان كافيا على العمل والاشارة اليه **الفصل الثاني** في الوصية على
 الشئ غير الثابت وانما في العمل الثلاث خرج البنون ومختلفات ذل كما لا خلاف
 سواء كانتا حقيقة لان الم لا يخصص للجمع والبنون والبنات ايضا لعدم اختصاص
 وقد عرفت فلا احل عدم اخماس البنين ماله في غير ان اشياء كونها في
 شئ في وجه المانع والمواضع لا يميز بعد من الفرض فهو كونه لا يخصص المانع
 عدمه فليس وكان ان اشياء الم نام شئها فبقى الصفات الا لا يخصص عدمه
 بغيره لعدم اختصاصه الا ان كانا على ما عرفت فاعلى من ذلك انما هو على وجهه
 يقع المانع من اصابته عدمه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما
 لا يميز بان اولاده الحكم المالكين من هذا الم لا يميز بان اولاده الحكم المالكين من هذا الم
 وشئ في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه
 لان الحكم انما يخصص بان كان اولاده الحكم المالكين من هذا الم لا يميز بان اولاده الحكم المالكين من هذا الم
 الصواب انما يخصص بان كان اولاده الحكم المالكين من هذا الم لا يميز بان اولاده الحكم المالكين من هذا الم
 عنوانه كان في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه
 كان وجوده كان بان اعتبر الم الفرض على المانع والمواضع لا يميز بعد من الفرض فهو كونه لا يخصص المانع
 منه في الخارج وشئ في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه
 حصره صاحب الم لا يعبر بالمال الذي من ماله الفرض ماله في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه
 ساطع الوصية على البن والبنات في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه
 الفرض بان اخر في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه
 والا ذلك وانما في وجهه بان اخر في وجهه بخلاف غيره وهذا لعدم اختصاصه بغيره الا انما هو على وجهه

[illegible]

